



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/33/128 ✓

S/12729

6 Juno 1978

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

البند ٢٨ من القائمة الأولية*

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٨
موجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير الى رسالة موجهة من ممثل تركيا أرفق بها بيان أدلى به السيد دنكاش في مؤتمر صحفي (A/33/104-S/12714 ، المرفق) فيما يتعلق بالاقترحات التركية التي أعدت في أنقرة وقدمت الى الأمين العام في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .
وهذه الاقترحات تتعارض مع الأساس الدستوري المتفق عليه لقيام اتحاد فيدرالي يصون استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها . وواضح أن هذه الاقترحات ، في جوهرها وحقيقتها ، ان هي الا اقترحات لتقسيم الجزيرة وتلوح في خلفيتها نوايا الضم . ولا يمكن ، بطبيعة الحال ، النظر في مثل هذه الاقترحات كأساس للمفاوضات . وعلى ذلك فقد رفضتها حكومة قبرص رفضا باتا كما تعلمون سعادتكم .

ولا يمكن أن يتجه الى غير ذلك تفكير معظم الشعب القبرصي ، أي كانت أصولهم الاثنية ، وهم الذين يتمسكون باستقلال بلدهم وسلامته الاقليمية وبحرية شعبهم . ولا يمكن أن يفكروا في مفاوضات الفرض منها اضفاء الشرعية على نتائج العدوان ونتائج جميع الجرائم الدولية التي اقترفتها قوات الغزو ، بناء على مخطط مرسوم سلفا لفرض تغيير في الهيكل الديموغرافي لقبرص ، كل ذلك على حساب حقوق الانسان الأساسية لشعب قبرص ككل ، أي للقبارة اليونانيين والأتراك على السواء .

• A/33/50/Rev.1

*

وكان الشعب القبرصي اليوناني ، وما زال ، هو ضحية الفظائع المفجعة التي اقترفها جيش الغزو التركي ، على نحو ما هو مبين في تقرير اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان (ستراسبورغ، ١٩٧٧) الذي يشكل ، طبقا لما ذكرته " الصنداي تايمز " اللندنية ، " صحيفة ادانة جسيمة " لحكومة أنقرة ، أما أثره " فيمكن أن يفضي الى انسحاب تركيا أو طردها من مجلس أوروبا " (صحيفة التايمز ، ٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧) .

وما زال الشعب القبرصي التركي يلقي أيضا المعاناة فيما يتعلق بحقوق الانسان الأساسية الخاصة به وفيما يتعلق بهويته ذاتها ، التي يتهددها ، على نحو مشؤوم ، التدفق الضخم للمستوطنين من تركيا - الذين هم دخاله على الشعب القبرصي التركي وعلى نمط معيشته .

وليس صوت السيد دنكاش الا صدى لصوت أنقره وجيش الاحتلال التابع لها ، وبالتالي فانه ظل دوما يمثل صوت الغازي المدائي والمتعجرف والآمر . وصوت السيد دنكاش لا يمثل المصالح والمشاعر الحقيقية لعامة القبارصة الاتراك . وفي هذه الفترة ، رفع السيد دنكاش فجأة واجهته الجديدة ، فهو يتحدث بلسان ذرب عن " حسن النية " و " المرونة " في محاولة للتضليل عن طريق اخفاء الحقيقة الصارخة المتمثلة في مشروع التقسيم الوارد في الاقتراحات .

أما فيما يتعلق بصحة تمثيل مصالح القبارصة الاتراك ، فانه يمكن الحكم عليها اذا عرفنا أن حق المواطنة وحقوق التصويت قد منحت ، على نحو تمسغي وغير قانوني ، لقوات الغزو البالفسة ٤ فرد والمستوطنين البالفين نحو ٥ مستوطن نقلوا من تركيا عقب الغزو . وتجدر الاشارة الى أن مجموع عدد السكان القبارصة الاتراك يبلغ ، حسب التعداد الأخير ، ١١٠ نسمة .

وتظاهر السيد دنكاش " بحسن النية " تفننه خلفية من الأمثلة المتكررة على الافتقار التام لحسن النية هذا في جميع الأعمال التركية في قبرص منذ الغزو . وتبدأ هذه الأعمال بما أذاعه رئيس الوزراء التركي ، في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، من أن تركيا قد شرعت في القيام ب " عملية سلمية تماما لاعادة النظام الدستوري لصالح الشعب القبرصي اليوناني والتركي على السواء " . ومع ذلك فقد أعقب هذا الاعلان الاناعي مباشرة القصف بالنابالم لمدن وقرى عزلاء مما نتج عنه موت مئات الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال موتا أليما . وبدأت بعد ذلك عملية وحشية منظمة لطرد السكان الأصليين من القبارصة اليونانيين الذين يشكلون الأغلبية . فهل كان هذا يتفق مع الأغراض السلمية المصرب عنها في الاعلان الاناعي المذكور وهل كان هذا اهداء لحسن النية ؟

ثانيا ، يطالب قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) المتخذ بالاجماع بما في ذلك صوت تركيا ، والذي تأيد في قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) - بالسحب السريع لقوات الاحتلال ووقف كل تدخل أجنبي في قبرص . ومع ذلك ، انتهك نظام أنقرة هذين القرارين وما زال ينتهكهما ، وظل طوال أكثر من ثلاث سنوات يقوم بأنشطة غير مشروعة وباستعمال القوة استعمالا لا انسانيا لتغيير الطابع الديموغرافي لقبرص تماما في انتهاك القرارين المذكورين . أليس ذلك دلالة على افتقار حسن النية ؟ .

ثالثا ، لقد تعهد السيد دنكاش تعهدا رسميا في حضور الأمين العام أثناء الجولسة الثالثة من المحادثات ، وهذا التعهد مؤداه أن للقبارة اليونانيين الباقين في الشمال والبالغ عددهم . . . ١٥ شخص " الحرية في البقاء " . . . وأنه ستقدم لهم كل مساعدة ليمشوا حياة طبيعية ، بما في ذلك توفير المرافق اللازمة للتعليم ولممارسة شعائرهم الدينية ، فضلا عن الرعاية الطبية ، وكذلك حرية التنقل في الشمال " (الوثيقة S/11789 (١) المؤرخة في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥) . وأخلف الجانب التركي هذا الاتفاق برمته بمجرد أن قام الجانب الآخر بالتنفيذ الكامل للتعهد المناظر الذي هو في صالحه . وعلاوة على ذلك ، جرى طرد القبارة الاترك البالغ عددهم . . . ١٥ شخص من منازلهم طردا منظما ، - في تناقض حاد مع الاتفاق - وذلك عن طريق مضاعفة عمليات مضايقتهم والتهديدات الموجهة لحياتهم ذاتها . ونتيجة لذلك انخفض الرقم المذكور انخفاضا مفاجئا الى ١٧ . . . شخص فقط . فهل هناك ما يعنيه هذا غير الافتقاد التام لحسن النية ؟ .

وأخيرا ، فانني اذا تجاوزت عن جميع الأمثلة الأخرى ، أود أن أشير الى آخر مثل ، يمكن اثباته ، لافتقاد حسن النية ، ألا وهو تقديم اقتراحات الى الأمين العام في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، يزعم أنها تستند الى أساس متفق عليه لقيام اتحاد فيدرالي يكفل استقلال دولة قبرص وسلامتها الاقليمية ، ولكنها في الواقع اقتراحات تستهدف النتيجة العكسية تماما ، وهي التقسيم . فهل توجد في هذه الاقتراحات ذرة من حسن النية أو المرونة ؟ .

وفي ظل مثل هذه الظروف فان المفاوضات - التي يصر عليها نظام أنقرة بالحاح - لن تخدم أي غرض مفيد ، ان لن تكون الا مفاوضات يقصد بها توليد انطباعات مضللة بأن البحث جار عن حل عادل ، وبذلك تنحو الى التستر على الحقيقة الصارخة المتمثلة في مواصلة تركيا الاحتلال العدواني لنسبة . ٤ في المائة من أراضي قبرص ، مما نتج عنه أن ثلث سكان قبرص ما زالوا لاجئين معدمين مشردين من منازلهم وممتلكاتهم .

ولا يمكن لمشكلة قبرص أن تجد الحل العادل والدائم لها الا عن طريق تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن كما ينبغي . ومن المؤسف له أن موقف أنقرة من قبرص ومن الأمم المتحدة مفعم بعدم الاخلاص والسلبية . وينبع هذا الموقف من سياسة للتوسع الاقليمي والسيطرة عفا عليها الزمن وتعارض مع المطالب الغالبة التي ينطوى عليها عالم مترابط ترابطا وثيقا في عصر الأمم المتحدة .

وما دامت تركيا غارقة في مثل هذه الأفكار المحدودة الهدامة ، فانها ستكون مؤثرا سلبييا

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/

اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

في العالم ، ملحقـة في الوقت نفسه ضررا خطيرا بنفسها وبالمصالح الحقيقية لشعبها ، بطريقة موازية للغراب الذي تسببه بالفعل لدول وشعوب أخرى .
والأمل معقود على أن ترجح كفة الرأي السديد في نهاية المطاف ، من أجل اتخاذ موقف أكثر ايجابية تحقيقا للمصالح المشترك لجميع المعنيين ولصالح اقرار السلم في المنطقة وفي العالم .
وأكون متنا لو عمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٢٨ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) زينون روسيدس

السفير

والممثل الدائم لقبـرص

لدى الأمم المتحدة
